الرقابة على دستورية القوانين في المملكة العربية السعودية

((دراسة مقارنة))

ندى صلاح الدين بالطو

د. محمد بن حسن علي القحطاني

المستخلص

تشهد المملكة طفرة في سن القوانين في مختلف المجالات الحياتيه سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي وأيضاً الإداري وذلك كاستجابة ضرورية للتطور المنقطع النظير الذي تشهده البلاد في جميع المجالات. فالقوانين أو الأنظمة التي تصدر من الجهات التشريعية - مجلس الوزراء ومجلس الشورى - غالباً ما تكون مفهومه للجهات القضائية ولعامة الناس. ولكن القضايا التي ليس لها نص قانوني محدد، والتي تعتمد على الأحكام التعزيرية، والتي هي اجتهادات قضائية، تثير تساؤلات عديدة ، خاصة وأنها تتفاوت في الحكم تفاوتاً كبيراً، فنجد مثلا في بعض القضايا المتشابهة أحكاماً مخففة، بينما نجد في الأحيان الأخرى أحكاماً مشددة لنفس القضايا . هذا هو الأساس الذي يثير التساؤل بين عامة الناس وفي مختلف دواوين الجهات المختصة بالرقابة سواء كانت تابعة لمجلس الوزراء أو مجلس الشورى. ومن هنا كان اهتمام البحث في تحليل الرقابة على دستورية القوانين والأحكام في المملكة، تحليلاً يحاول أن يكيف الواقع بطريقة تكون أكثر إحكاماً، وذلك للتقليل من درجة التساؤلات فيما يخص دستورية الأحكام والأنظمة الصادرة، وإحكام الرقابة الدستورية لتصبح أكثر فعالية.

هذه الجهات الرسمية التشريعية تقوم بدور الرقابة والتقويم لمختلف القوانين الصادرة ودورها ذا فعالية مشهودة، يثبتها ثبات القوانين المختلفة وتفاعلها بطرق مناسبة مع مختلف الظروف والتوجهات، ومع هذا فإن هناك مجال لتطوير هذا الدور الرقابي ويكون ذلك من خلال اختصار الوقت الذي يستهلك الآن في مراجعة وتقييم مختلف القوانين وأيضاً المجهود المبذول توازياً مع الوقت والذي يكون نسبياً كبيراً وأيضاً باعتبارالمجهودات المختلفة من نقاشات ومراسلات واجتماعات تقوم بها الجهات المختلفة المعنية في دراسة إحدى المشاكل المتعلقة بقانون ما .

ومن خلال البحث النظري فقد اتضح أن التجربة الفرنسية في مجال القانون والتي تتميز بتاريخ طويل وعميق وهو ما يقارب الثلاثة قرون توفر للباحث من خبرته فكرة مجلس الرقابة السياسي على دستورية القوانين، هذه التجربة الرقابية في مجال القضاء تناسب الأحوال السياسية والإجتماعية السائدة في المملكة حيث أن مجلس الرقابة السياسي على دستورية القوانين يمكن أن يضم أكثر الشخصيات الوطنية مصداقية وتأثيراً ويكون برئاسة ولي الأمر أو نائبه. وبذلك تكون قرارات هذا المجلس ذا مصداقية كبيرة وتكون قراراته حاسمة وبهذا يستبعد الجدل والرقابة في مراجعة القوانين وتقييمها. وأيضاً فإن هذا المجلس ومن خلال عمله يمكن اعتباره الخطوة الأساسية في تقنين مختلف التوجهات القانونية وخاصة التعزيرية منها.

يتكون البحث من خمسة فصول رئيسية الأول هو الإطار النظري للبحث يحتوي على مشكلة البحث وأسئلته والافتراض موضوع البحث والطرق البحثية المتبعة. أما الفصل الثاني فهو تعريف نظري لمعنى الدستور ومحتواه. ويتكون الفصل الثالث من مراجعة لأنواع الرقابة على الدساتير. أما الفصل الرابع فهو تحليل للجهات الرسمية التي تقوم على مراقبة دستورية القوانين في المملكة أما الفصل الخامس والأخير فيتكون من تحليل لتطور الرقابة على دستورية القوانين في المملكة وتحليل لإمكانية تنفيذ مقترح مجلس الرقابة السياسي على دستورية القوانين فيها، ويختتم البحث بالخاتمة والتوصيات.

The Control over the constitutionality of laws in the Kingdom of Suadi Arabia
((Comparative Study))

Nada salahaldine Balto

Dr. Mohammed Hassan Al-Qahtani

Abstract

At the present time, the kingdom is living a legal born. As a direct result of the increasing activities in legislations, made by the council of ministers and the consultative council. The legislations that was necessary to be made, to respond to the urgent demands of all fields, the social, the economic, the cultural, the political, as well as the administrative field. This legislation are sometimes criticized, or appealed against for different reasons. The result would be discussions in the different official agencies that are concerned with the control over the legal items. Which are the council of ministers, the consultative council, the council of high scholars, the higher judiciary council and the higher court.

The official institutions are making distinctive role in the responsibility of control. But as always, there is a room for development. This would be through trying to abbreviate time and efforts, and the discussions that could be long and detailed through different meeting of different concerned official agencies.

Through the theoretical review, it was clear that the deep and long experience of France in the legal field, which has been lasting for about three centuries, is providing the idea of the "political higher committee for censorship". This censorship experience is found to be suitable for the kingdom's political and social circumstances. That is since the higher committee is formed with the most influential and trusted national personalities, including the king or his deputy. The result would be conclusive and trusted decisions, which would limit controversial matters. Also, this higher committee would be the first step towards codifying the legal issues, specially the discretionary judgments.

The research is made of five main chapters. The first is the theoretical structure, which is made of the research problem, questions, hypothesis, and research

hypothesis. The second is a theoretical definition for the constitution. The third is a review for the methods of constitutional control. The fourth is analysis of the existing legal methods of control in the kingdom. The fifth is analysis for the judiciary and laws control and prospects for development in the kingdom. Then the conclusion and recommendations are presented.

المشرف

محمد بن حسن القحطاني